الحكومة عادت للبداية في الحوار السياسي الداخلي وتجاوزت عقبات البرلمان والصحافة ولا تصورات حول قانون الانتخاب

الاردن: مئة يوم على وزارة البخيت وغموض في التأييد الشعبي لها والقصر الملكي يتولى الحوار مع قادة العشائر

الملك عبد الله

معروف البخيت

عبد الاله الخطيب

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام بدارين:

يستعد مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية لاعداد وثيقته المعتادة عبر استطلاع يحدد انطباعات الناس والرأي العام والنخبة حول اداء الحكومة بمناسبة مرور مئة يوم على تشكيل وزارة الرئيس معروف البخيت تطبيقا لتقليد يتبعه المركز منذ سنوات في الكشف عن توقعات الناس بخصوص الحكومات بعد مئة يوم من تشكيلها.

ورغم ان الرئيس البخيت نفسه اظهر امتعاضه من فكرة استطلاع المئة يوم الا ان المركز المتخصص وهو الاهم بالاستطلاعات في المملكة يعمل على انجاز هذا التقليد حاليا فقد تجاوزت حكومة البخيت شهرها الثالث ودخلت في المئوية التي تجعل اداءها قابلا للتقييم والتمحيص والدراسة والمتابعة.

ودخلت المئوية كاستحقاق في وجه الحكومة فيما عاد القصر الملكي مباشرة لمتابعة بعض الملفات المحلية والوطنية المهمة والتي يفترض ان تتابعها الحكومات وذلك عبر لقاءات مباشرة ينظمها الملك مع قادة العشائر والقبائل من مختلف محافظات المملكة مستمعا لآراء المواطنين المباشرة ومبديا الملاحظات ومتحدثا عن البطالة والفقر باعتبارهما الملف الأكثر اهمية في هذه المرحلة خصوصا في ظل التوقعات الاقتصادية الصعبة للعام المقبل.

وخلال اليومين الماضيين ظهر الملك عبد الله الثاني شخصيا على شاشة التلفزيون وهو يطلب من قادة المجتمع المحلي اقتراح آليات وافكار في اتصالات وجاهية مباشرة معهم مشيرا الى ان مؤسسة الديوان الملكي منفتحة للاستماع للمقترحات والبحث عن برامج واليات لمواجهة المشاكل وهذه الالية في الحوار الملكي ليست جديدة لكنها بالنتيجة وفي التحليل السياسي تحيي دور مؤسسة القصر في التحاور مع اطراف المعادلة الاجتماعية وتكرس بالتالي القناعة بان مؤسسة الديوان الملكي لازالت تقوم بدور وطني وسياسي خلافا لبعض الانطباعات التي اسست بناء على اشخاص محددين غادروا القصر.

وترافقت حوارات القصر المباشرة مع العشائر وقادتها مع غياب شبه كامل لتجربة اللجان الاستشارية التي كانت تقوم بمهام اعداد البرامج وتقديم المقترحات في الماضي لكن مبادرات القصر عادت للاتصال مباشرة بالجمهور في مشاهد يجلس فيها رئيس الوزراء على يمين الملك فيما يجلس قادة الديوان الملكي على يساره مما يعني بأن من أولويات القصر الآن الانشغال بالموضوعات المحلية وليس بالاجندة الخارجية والاقتصادية فقط.

لكن وزارة البخيت التي اتخذت الهدوء وتجنب الضجيج شعارا لها تدخل مرحلة المئة يوم وسط حالة من الغموض التي تكتنف عملية التقييم والمتابعة، فعمليا لا يوجد ما يشير الى ان الحكومة انجزت حتى الان شيئا ملموسا تجاه القضايا الكبيرة الملحة وان كانت قد اسست لاداء رفيع المسوى وهادىء نسبيا فيما يتعلق بالتعامل مع البرلمان.

وفي الواقع تدخل وزارة البخيت في مئويتها وهي في حالة تصالح مع الصحافة وتفاهم مع البرلمان لكن شعبيتها بالتأكيد ستكون منخفضة وسط ادراك جماهيري بأنها سترفع اسعار المحروقات مجددا وهو قرار غير شعبي بالعادة يزاود على الحكومة بسببه كثير من الساسة والبرلمانيين خصوصا من اعضاء نادي الرؤساء السابقين.

ومن المؤكد ان التحدي المالي وليس الاقتصادي فقط هو الأبرز الذي تواجهه حكومة الرئيس البخيت، فالجميع يتحدث عن استحقاقات الدين الخارجي المطلوب دفعها عام 2007 والتي تتجاوز مليار دولار والجميع يتحدث عن الحاجة الملحة للمزيد من المساعدات وهو ما أعلن عنه مباشرة الرئيس البخيت وهو يقول بان حكومته طلبت وستطلب المزيد من المساعات الامريكية.

والجميع ايضا يتحدث عن عودة الرقابة المزعجة على الحكومة الاردنية وادائها الاقتصادي من قبل مؤسسات المال الرقابية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فالبعض يعتبر هذه العودة من مؤشرات التراجع في الاداء الاقتصادي الاردني خصوصا في ظل تزايد مراسلات هذه المؤسسات مع الحكومة وفي ظل الطريقة التي مررت بها الحكومة موازنتها المالية من مجلس النواب. وادارت وزارة البخيت حتى الآن كل فعالياتها ونشاطاتها بصمت وبدون رفع لسقف التوقعات وبالحد الادنى من الكلام ومن الشعارات الامر الذي قد يساعدها مستقبلا في تجنب الاتهامات وفيما يتعلق بالاجندة السياسية الاقليمية اتصلت حكومة البخيت اكثر بالعراقيين ورموزهم وحاولت تهدئة جبهة العلاقة مع سورية واقفلت بقرار الابواب امام حركة حماس الى ان ينضج ظرف موضوعي دولي يعترف بالحركة ويتقبلها او يخطط لاجهاض مشروعها.

وعلى الصعيد الدبلوماسي واصلت حكومة البخيت اداءها وخطابها التقليدي والتوثيقي عبر وزير الخارجية المخضرم عبد الاله الخطيب اما فيما يتعلق بالاجندة السياسية الداخلية فالمشهد غامض ومفتوح على كل الاحتمالات فقد خلقت هذه الوزارة مسافة واضحة بينها وبين وثيقة الاجندة الوطنية ولم تقل انها ستلتزم بالوثيقة او ستعمل في ضوئها لكنها لم تتنصل منها في الواقع.

وفي الشأن السياسي الداخلي ايضا عادت وزارة البخيت الى المربع الأول في الحديث عن التنمية السياسية والحوار الوطني التوافقي حول ملفات وآليات من بينها قانون الاحزاب وقانون الانتخاب مما يعني عمليا بان هذه الحكومة لا يوجد بين يديها حتى الان تصور واضح لنصوص قانون الانتخاب الذي ستجري بموجبه انتخابات عام 2007 والتي يعتقد عموما انها اول انتخابات منذ عام 93 ستجري بدون قاعدة الصوت الواحد.

وأهم ما حرصت عليه الحكومة حزبيا خلال شهورها الثلاثة هو تثبيت التيار الاسلامي والاخواني عند موقعه الاساسي والقديم وعدم تمكينه من استعارة او توظيف فوز حركة حماس في فلسطين سياسيا.

ويشار مسبقا الى ان حكومة البخيت اصلا شكلت في ظرف استثنائي خاص بعد حكومة عدنان بدران التي صمدت لسبعة اشهر فقط وشكلت بعد تفجيرات فنادق عمان والتحديات الارهابية وكان الهدف من تشكيلها ضبط الايقاع الاجتماعي بشكل عام والحفاظ على الامن والاستقرار الداخليين لكن المؤسسة الامنية تقوم بوظيفتها بشكل متكامل وتعفي الحكومة من اي مسؤوليات في المجال الامني مما يعني بان الظروف التي تشكلت خلالها وزارة البخيت تغيرت.

ومما يعني بان التحدث عن حكومة تدخل قريبا او دخلت في حاجز المئة يوم هو استرسال في لعبة التقييم التي تمارسها الصحافة مع اعتراف ضمني بان هذه الوزارة كغيرها من الوزارات وتواجه تحديات اساسية المطلوب منها معالجتها ومواجهتها.

ولا يمكن بحال من الاحوال ومن الان توقع ظهور تأييد شعبي واسع لحكومة البخيت في الاسبوع المقبل بعد انجاز استطلاعها الأول بمناسبة مرور مئة يوم، فالنخبة قد تتفهم الصعوبات التي تواجهها هذه الوزارة لكن الرأي العام لديه تصور مسبق بان وزارة البخيت سترفع الاسعار وهو فعلا ما سيحصل، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على تقييمات الاستطلاع.

هجمات عنيفة على القانونيين لعدم معارضتهم التوريث.. والتقليل من نفوذ صفوت الشريف.. واتهام فيروسات الفساد بالتحالف مع انفلونزا الطيور

الفضائح تلاحق الحكومة وهجمات عنيفة ضدها.. مطالبة الصحافيين بتصعيد المواجهة مع النظام.. وسخرية من حجز مقعد الرئاسة لانجال مبارك

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الاثنين عن بوادر فضيحة جديدة بعد فضيحة عبارة الموت ستنفجر في وجه الحكومة وبعض وزرائها بتقديم يحيى حسين عبد الهادي رئيس مجلس ادارة شركة الأزياء الحديثة وعضو لجنة تقييم صفقة بيع سلسلة محلات عمر أفندي ببلاغ للنائب العام ضد وزير الاستثمار وأحد أقوى رجال جمال مبارك يتهمه فيه بالضغط عليهم لقبول عرض مستثمر سعودي بشراء عمر أفندي يقل ستمئة مليون جنيه عن تقييم اللجنة، وتناول صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وعدد من أعضاء المجلس الدجاج وزيادات في تفشي الأنفلونزا بعكس البيانات السابقة وزيادة في أسعار الشاي واعطاء محافظ القاهرة اصحاب حظائر الخنازير مهلة ثلاثة أشهر لنقلها من وسط الكتل السكانية الى أطراف العاصمة، والقبض على خمسة آخرين من الاخوان المسلمين في محافظتي البحيرة والاسماعيلية، والى التقرير فورا ودون ابطاء.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي أدهشت بتصرفاتها مع صاحب عبارة الموت (السلام 98) زميلنا وصديقنا عبد الفتاح طلعت مدير تحرير جريدة «الأسبوع» فقال عنها وعن عقابها الرادع الذي أنزلته بممدوح اسماعيل صاحب العبارة في بابه ـ كلمات ـ: «مؤكد أنهم ليسوا بشرا، بل وحوش مسعورة، قست قلوبهم وتحجرت ضمائرهم. لا يهمهم أن يكون ثراؤهم باطلاً، بل وأن يكون ملطخا بدماء الأبرياء».

من يقرأ عقد الاتفاق والتخالص بين بعض الناجين وشركة السلام وكيلة العبارة الكارثة «السلام 98» يتأكد أن غرق العبارة جاء متعمدا مع سبق الاصرار والترصد، وذلك بالتقاعس عن محاولة انقاذها برجوعها الى ميناء ضبا عندما شب الحريق، أو الاستجابة للاستغاثة التي تلقتها ادارة الشركة.

يقول المثل: ان «الجواب باين من عنوانه» فقد جاء عنوان عقد الاتفاق نصا «عقد اتفاق وتخالص وابراء نهائي وحوالة حق» تدفع بموجبه الشركة 15 ألف جنيه لكل ناج كتعويض نهائي وشامل لجميع حقوقه الناشئة عن الحادث بما في ذلك كافة التعويضات الأدبية ـ حسب نص أحد بنود العقد ـ والمادية والنفسية والعصبية والاجتماعية وغيرها من الآلام الأخرى أيا كانت التي لحقت به نتيجة حادث العبارة، مع اعتبار أن هذا السداد من قبل الطرف الأول «الشركة» لا يعد ولا يعتبر اقرار منه بالمسؤولية عن الحادث!!

وفي بند آخر تؤكد الشركة أن التعويض عن ضياع وفقد أمتعته الشخصية والمنقولات، وما عساه أن يكون مستحقا له من تعويضات بمقتضى الأحكام المقررة في عقد نقل المسافرين بحرا أو في القانون المدني المصري أو في قانون التجارة البحرية المصري أو في أي من الاتفاقيات الدولية المبرمة، أما أخطر البنود والتي جاءت في العنوان هو «حوالة الحق»، وهنا تظهر شهوة المال لدى المسؤولين عن السفينة، وهذا التعبير القانوني يعني استحواذ ادارة الشركة على التعويضات المستحقة للناجين من شركات التأمين أو أي جهة أخرى كصندوق تحديد المسؤولية عن غرق العبارة طبقا لأحكام الاتفاقية الدولية الموقعة في لندن سنة 1976 أو أحكام أي قانون آخر!! وهذا ما أكدت عليه بنود العقد الفضيحة، حيث جاء في نهاية البند التاسع ما نصه: «فانه بموجب توقيعه أدناه يقر «الطرف الثاني» بأحالة كافة حقوقه من قبل الصندوق المذكور للطرف الأول، ثم عاد وأكدها في البند عاشرا بأن الحوالة الصادرة للطرف الأول «الشركة» هي أول وآخر حوالة حق»!! أين حكومتنا الرشيدة من هذا كله؟!».

ونترك عبد الفتاح غارقا في أحزانه العميقة لنقرأ لزميلنا خالد إمام رئيس تحرير «المساء» الحكومية قوله وهو مندهش في عموده ـ وماذا بعد: «أثار لغط آخر حول التعويضات والتبرعات وربط كل منهما بالآخر أو عدم ربطها، وقيمة ما تستحقه أسرة كل ضحية وما تعرضت له هذه الأسر من مساومات وعروض وعقود أضاعت حقوقها، وسط منادات لرفع الحصانة البرلمانية عن ممدوح اسماعيل للتحقيق معه ومطالبات برلمانية بضرورة التحفظ عليه ومنع سفره، أخيراً تضاربت الأقوال والتصريحات الرسمية حول الصندوق الأسود للعبارة الغارقة، مرة يقول وزير النقل أنه سيتم تفريغه خلال 24 ساعة زادت الى 72 ساعة وبعدها قفزت المدة الى أسابيع.

ثم حدثت تسريبات الأسبوع الماضي تدين صاحب الشركة وبأن اللجنة المصاحبة للصندوق ستعود مساء اليوم من بريطانيا وليس أسابيع بعدها بساعات وبالتحديد صباح الجمعة الماضي. سافر ممدوح اسماعيل فجأة الى لندن. سفر ممدوح أمر عادي من وجهة النظر القانونية فهو ليس مدرجا في قوائم الممنوعين من السفر ولم ترفع عنه الحصانة ولم يوجه له أي اتهام رسمي.

كنت أمل ألا يسافر في هذا التوقيت بالذات والا يتوجه الى لندن بالذات أيضا حيث يوجد الصندوق الأسود. أعتقد أن الـ48 ساعة القادمة ستكون حاسمة في القضية. سوف تتكشف فيها حقائق وتسقط خلالها رؤوس، ولكن هل سيكون ممدوح اسماعيل من بين هذه الرؤوس؟ أشك».

ومن كارثة العبارة والشبهات القاتلة حولها الى القنبلة التي انفجرت وتطايرت شظاياها لتصيب كثيرا من الوجوه وتضرب الوزارة في مقتل، وتتركز ضد أحد أبرز رجال جمال مبارك وهو وزير الاستثمار محمود محيي الدين والقنبلة التي ظل فتيلها يشتعل من مدة هي بيع سلسلة محلات عمر أفندي وما نشر عن تقدم مستثمر سعودي لشرائها وتدني عرضه عن التقييم الموضوع لها بأكثر من ستمئة مليون جنيه ستضيع من المال العام. الى أن فجرها عضو لجنة التقييم ورئيس مجلس ادارة شركة الأزياء الحديثة التي تضم سلسلة محلات بنزايون وعدس وريفولي عندما تقدم ببلاغ للنائب ضد الوزير وآخرين ودورنا هنا هو نقل ما نشر فكان الموضوع الرئيسي لـ«الوفد» في صفحتها الأولى عن الواقعة وكتبه زميلنا صلاح السعدني وجاء فيه: «أعلن المهندس يحيى حسين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الأزياء الحديثة «بنزايون ـ عدس ـ ريفولي» وعضو لجنة تقييم بيع شركة عمر أفندي، أنه تقدم أمس ببلاغ الى النائب العام ضد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والمحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة، يتهمهما فيه بتسهيل الاستيلاء على المال العام. أكد رئيس شركة الأزياء الحديثة في المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس أن محيي الدين يمارس ضغوطا رهيبة على لجنة البت لبيع شركة عمر أفندي لانقاذ عملية البيع لمستثمر سعودي بحوالي 500 مليون جنيه بأقل من قيمة الشركة الحقيقية بنحو 600 مليون جنيه!! كما مارس الوزير ضغوطا رهيبة لالغاء التقييم الذي توصلت اليه لجنة التقييم خشية تسريب تفاصيله من أحد أعضائها لوسائل الاعلام، مما يضع الصفقة موضع الاتهام.

وأوضح المهندس يحيى حسين عضو لجنة التقييم أن الوزير أغفل عند قيامه بطرح شركة عمر أفندي لأول مرة للبيع لمستثمر رئيسي دون مبرر مقنع لكل التقييمات المعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات، والتي تزيد على المليار جنيه، واعتمد بدلا منها تقييما بالغ التدني تصل قيمته الى 450 مليون جنيه قام به مكتب استشاري خاص لتسهيل البيع، كما أوضح عضو لجنة البت أنه عند قيام الوزير باعادة طرح عمر أفندي للبيع لمستثمر رئيسي على أن تفتح المظاريف في 15 شباط (فبراير) 2006 تبين بوضوح اصرار الوزير على تنفيذ عملية البيع هذه المرة بأي ثمن مع تلفيق اطار قانوني لهذا الاهدار وبدأ يمارس ضغوطه المباشرة وغير المباشرة في هذا الاتجاه، وأكد عضو لجنة البت في بلاغه للنائب العام أن المحاسب هادي فهمي شكل فريق عمل مصغرا لاعادة تقييم الشركة وايجاد مخرج آمن يرضي الوزير خاصة بعد أن ثار محيي الدين رافضا تقييم لجنة البت، واعتماده التقييم المتواضع الذي قام به أحد المكاتب الخاصة!!

وطلب المهندس يحيى حسين في بلاغه بايقاف اجراءات بيع شركة عمر أفندي لما يعتريها من عوار ولشبهة ضياع نحو 600 مليون جنيه على الدولة. كما طالب بالتحقيق مع الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار والمحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة بتهمة الضغط لتسهيل الاستيلاء على المال العام».

ومنه لزميلنا ماجد علي بـ«المصري اليوم» وقوله: «قرر أن يحمل روحه على كفه ويذهب الى النائب العام، يقدم قدما ويؤخر أخرى في بداية الطريق، يصارع وتصارعه هواجس ومخاوف أي مسؤول حكومي في مثل موقعه، وما ينتظره من مصير غامض خلال الساعات المقبلة، هل يبقى في موقعه رئيسا لمجلس ادارة شركة بنزايون ـ قطاع أعمال تتبع الشركة القابضة للتجارة ـ أم سيدفع ثمن جرأة وشجاعة يحسد عليها في وقت عزت فيه المروءة وقول الحق، وسرعان ما تجاسر على نفسه واستعان بالله ـ وطرق باب النائب العام ليقدم يحيى حسين عبد الهادي رئيس بنزايون بلاغا ـ هو الأول من نوعه في عهد نظام مبارك ـ ضد وزير في الحكومة ـ حكومة نظيف ـ هو الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، وكذا المحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة، بتهمة الضغط على لجنة تقييم شركة عمر أفندي ـ المعروضة للبيع في اطار برنامج الخصخصة ـ لتسهيل الاستيلاء على المال.

ويطالب حسين عبد الهادي في بلاغه بوقف اجراءات بيع عمر أفندي لما يعتريها من عوار ولشبهة ضياع 600 مليون جنيه على الدولة.

سألته في اتصال هاتفي عقب تقديمه البلاغ الى النائب العام أمس: هل تقدر ـ يا باشمهندس يحيى ـ عواقب ما فعلته؟ وألا تخشى من بطش السلطة ـ أي سلطة الوزير محيي الدين ـ وهل توافرت لديك وثائق ومستندات تعزز موقفك في مواجهة الأطراف الأخرى، بشأن تلك الصفقة؟

أجاب: حتى ولو لم تكن لدي وثائق، فالسكوت على حقيقة ما تم ويتم في اجراءات بيع عمر أفندي ولجنة التقييم والضغوط التي مورست علينا في للجنة، السكوت عن ذلك هو الخطيئة بعينها، خصوصا أن أعرف أن السكوت معناه اهدار 600 مليون جنيه من المال العام. وزاد: أخذت قراري ولست نادما، أو خائفا وكل أملي في الله، وأن يكون ما فعلته خطوة تشجع أطرافا أخرى لنهج ذات المسلك لمحاربة الفساد وحماية المال العام».

عاودت سؤاله: هل يمكن أن تتراجع أمام ضغوط قد تمارس عليكم؟ فقال: لن أتراجع وأنا جاهز للشهادة والادلاء بأقوالي وأين حقيقة ما دار في لجنة التقييم أمام جهات التحقيق.

والسؤال الذي يفرض نفسه بالحاح شديد ويبحث عن اجابة عاجلة جدا: هل يخرج الوزير الشاب محمود محيي الدين من هذه الورطة سالما؟ وهل ستمر صفقة عمر أفندي مرور الكرام كغيرها، كما حدث في صفقة البنك المصري الأمريكي؟ في تقديرنا أن ما حدث في صفقة بيع عمر أفندي التي لم تتم بعد، لن تمر دون مساءلة لجميع أطرافها وعلى رأسهم الوزير محمود محيي الدين، ونحن هنا لا نشكك في نزاهته أو نتجاهل نشاطه الدؤوب منذ توليه حقيبة الاستثمار لكننا أمام بلاغ الى النائب العام من مسؤول في الحكومة هو رئيس شركة عامة تخضع لاشراف وزير الاستثمار مباشرة، الذي تصدر قرارات تعين رؤسائها مجالس ادارتها.

وبات لزاما ـ حسب تقديري ـ أن يبادر الوزير محيي الدين بكشف الحقائق والملابسات حول ما أثير بشأن تلك الصفقة، ويقدم الى الرأي العام ـ قبل النائب العام أو غيره من جهات التحقيق ـ بشفافية كاملة وتامة ما جرى، وما يجري بالفعل في هذه الصفقة اذا كانت هناك مصداقية وشفافية، كما تؤكد الحكومة مرارا لا سيما في أمر يتعلق بادارة المال العام، ولا ضير بل هو مسلك سيكون محمودا اذا تبين أن هناك تقصيرا أو خطأ وتم الاعتراف به، وأخيرا وليس آخراً، لن نسبق الأحداث ولندع الساعات والأيام المقبلة لتخبرنا هي بنفسها عما سيصير من أمر هذه الصفقة».

حبس الصحافيين

والى قضية حبس الصحافيين والمصالحة التي تمت بين وزير الاسكان السابق محمد ابراهيم سليمان ونقابة الصحافيين وتنازل بموجبها عن كل الدعاوى المرفوعة منه ضد الصحافيين وعددها 37 وهو ما لم يمنع زميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لصوت الأمة لأن يطالب بمحاكمته قائلا: «اتخاذ كل الاجراءات القانونية اللازمة للتحقيق في كل ما نشر عن وزير الاسكان السابق محمد ابراهيم سليمان تمهيدا لتقديمه الى المحاكمة اذا قادت التحقيقات الى ذلك.

سوف يتهمنا البعض بأننا نسعى الى ضرب «كرسي في الكلوب» لنسف المصالحة التي تمت بين الوزير السابق ابراهيم سليمان ونقيب الصحافيين بوساطة وزير الاعلان أنس الفقي ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف والتي تنازل على أثرها سليمان عن كل القضايا التي أقامها ضد الصحافيين، هذا لم يرد على بالنا على الاطلاق، نحن حريصون فقط على أن نقول للناس الذين وضعوا ثقتهم فينا أننا نهاجم المسؤولين عن قناعة واستنادا الى مستندات وأننا لا نهاجمهم ثم نتوسل اليهم العفو عنا وأن كل ما نطالب به هو الغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر وحرية تداول المعلومات وتنظيم العلاقة بين الصحافة والمسؤولين. لقد قال لنا البعض تعليقا على بيان المصالحة: ألستم أنتم الذين طالبتم بمحاكمة الوزير السابق وعدم الاكتفاء باستبعاده من الحكومة؟

ألستم أنتم الذين طالبتم بفتح ملفاته؟ فهل تراجعتم حينما أصبحتم مهددين بالسجن وهل يعني هذا الصلح أصبحتم متوقفين عن الهجوم على الوزير السابق وفتح ملفاته؟ هل اكتسب بذلك حصانة تحميه من الهجوم مع أنكم الذين طلبتم من قبل بمحاكمته ثم كيف نصدقكم بعد الآن اذا كنا سنعتاد منكم الهجوم على المسؤولين ثم انتظار بيانات الصلح المشتركة. لقد أردنا أن نقول للقارئ أننا طالبنا بمحاكمة ابراهيم سليمان وفتح ملفاته وأن بيان الصلح لا يعني بأي حال من الأحوال تراجعنا عن هذه المطالبة، لقد صدمت من البيان المشترك الذي وقعه نقيب الصحافيين الأستاذ جلال عارف ووزير الاسكان السابق، البيان جاء بمثابة انتصار لمحمد ابراهيم سليمان وهزيمة للصحافة والصحافيين، لقد خرج علينا البعض مهللين زاعمين أن البيان لا يتضمن أي اعتذار للوزير السابق لنا. مع أن فيه فقرة كبير وكاملة تؤكد أن الدكتور محمد ابراهيم سليمان «استجاب» لمناشدة المجلس الأعلى للصحافة واعتبر الوزير السابق أن الأحكام القضائية التي صدرت لمصلحته بمثابة انصاف له من سلطة مستقلة تجعله ينأى عن قبول حبس الصحافيين وعلى ذلك فقد وافق على التنازل عن جميع القضايا التي رفعها ضد الصحافيين.

أليس ذلك اعتذارا، أليس ذلك تأكيدا على ان الوزير السابق هو الذي استجاب ومن علينا بالتنازل انقاذا للصحافيين، مع أن الواقع والأوراق والمستندات تؤكد أن ابراهيم سليمان هو الذي يجب أن يعتذر للصحافة والصحافيين وللشعب المصري كله، لست ضد حلول انهاء الأزمات، المهم ألا تفقد القارئ الثقة فينا وألا تتضمن اعتذارا الا اذا ثبت لنا أننا مخطئون، فكما نملك شجاعة الاحتجاج علينا أن نملك شجاعة الاعتذار، على المسؤول أن يؤمن بدور الصحافة وكان يمكن لابراهيم سليمان أن يرد على الصحف، فالحكم الذي أثار كل هذه الضجة يتعلق بخبر تم نفيه في اليوم التالي وكان يمكن للوزير أن يكتفي بذلك الا أنه صمم على بهدلة الصحافيين أمام المحاكم. قضيتنا هي الضغط لالغاء حبس الصحافيين وليس الحصول على عفو الوزراء والمسؤولين، ولذلك سنظل نطالب بمحاكمة الوزير السابق محمد ابراهيم سليمان وفتح ملفاته ونقول للقارئ: ثق فينا».

لا..لا، هذا تصعيد غير مبرر بالمرة، والأمر يحتاج الى وجهة نظر أخرى عبر عنها زميلنا عبد الله كمال رئيس تحرير مجلة «روزاليوسف» ـ حزب وطني ـ بقوله: «لا يمكن أن نقبل مساواة النقد البناء بالشتائم، مهما بلغت حدة الأولى ومهما بلغت رقة الثانية، ولا يمكن أن نمنح حصانة الأقلام الشريفة لنشرات غوغائية تروج أحط القيم وتبيع أحقر الكلمات، ولا يقبل أحد أن توضع في كفتين متقابلتين: صحف تقوم بدورها لوجه القارئ، وصحف تقوم بانحطاطها لصالح من يدفع، ان كان مصريا أم أجنبيا. ان أحدا لم يجبر الرئيس على أن يطلق وعده بشأن الغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر، وهو الذي قال ذلك بنفسه قبل عامين، وفيما يبدو ـ تحليلا وليس على أساس معلومات موثقة ـ فان هذا الوعد كان جزءا من حزمة اصلاحات قانونية ودستورية واسعة، وربما كان سيأتي متزامنا مع الاعلان عن تعديل الدستور «المادة 76» في شباط (فبراير) 2004، لكن الرئيس ـ ولأسباب لم يعلنها ـ اتخذ قرار تعديل الدستور بعد ذلك بعام، وقد تم تنفيذ هذا، ولم يزل تطبيق الوعد الخاص بحرية الصحافة قيد البحث، رغم أنه أعلن قبل تعديل الدستور بعام.

الوعد قائم، وتم تجديده أكثر من مرة آخرها التأكيد على ذلك في خطاب الرئيس في افتتاح الدورة البرلمانية، ثم تصريح وزير الاعلام أنس الفقي قبل أيام، وقوله ان القانون سوف يتم اقراره في الدورة الحالية، وهو نفسه أي الوزير الذي كان يخوض وحيدا عملية التفاوض من أجل انهاء أزمة الحكم الأخير بين الصحافة وبين الوزير ابراهيم سليمان، قبل أن يدخل المجلس الأعلى للصحافة على الخط مطالبا الجميع في بيان أخير بالمصالحة، ولو أن هناك محاسبة حقيقية لمجلس النقابة، لتم توجيه اللوم الى هؤلاء الزملاء الذين لم يحققوا هدف الصحافة، مع تسديد حق المجتمع، ولو أن هناك وقفة مع النفس لأدرك الجميع ان هناك اصرار غير معلن من مجلس النقابة، ومن أعضاء يمثلون تيارات بعينها، لها مصلحة في ابقاء نوع معين من الاحتقان بين الدولة والصحافة وبما يسبب أضرارا كبيرة لمستقبل المهنة».

والملفت في كلام عبد الله هنا هو اسناده كل الفضل في التسوية التي تمت الى وزير الاعلام أنسي الفقي، عضو أمانة السياسات، واتهام صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة والأمين العام للحزب الوطني الحاكم بانه قفز على العملية ليشارك فيها ولا ينفرد بها وزير الاعلام، وهو ما يعتبر استمرارا من عبد الله في مهاجمته لصفوت باعتباره من الحرس القديم، الذي يقف أمام الاصلاحيين بزعامة جمال مبارك».

وكان موضوع حبس الصحافيين مجالا للسخرية فمثلا كان رأي عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» يوم السبت هو:

«البعض يطالب بالغاء حبس الصحافيين في قضايا النشر ونحن نرفض مساواتنا بلصوص البنوك الذين لا يحبسهم أحد».

لكن مشكلة عصام أنه أخطأ عندما استبعد حبس اللصوص، بينما كان زميله كاتب «الوفد» الساخر فؤاد فواز على صواب لأنه قال في نفس اليوم:

«في احدى الزنزانات قال مسجون لزميله:

ـ اللي هناك دا مين؟

ـ اللي هناك دا محبوس بتهمة الفساد.

ـ واللي جنبه؟

ـ ده الصحافي اللي اكتشف الفساد».

ثم وجدنا فجأة ودون رغبة منا وقد وقعنا في فخ ـ يوميات مواطن مفروس ـ وهو عنوان باب زميلنا الناقد الفني والكاتب الساخر محمد الرفاعي في «صوت الأمة» ليجبرنا على قراءة ما كتبه ـ وبئس، بئس، ما كتب، قال: «في عام 95 قام الرئيس مبارك ربنا يكرمه، بالتوقيع على القانون رقم 93 والذي ينص على حبس الصحافيين في قضايا النشر ليس لأنه يؤمن بحكمة أم كلثوم، طول عمري باخاف من الصحافي، وسيرة الصحافي، وكل أصحابه، وليس كما يعتقد البعض، لأنه يريد ضربهم بالجزمة على قفاهم، عملا بمبدأ لا تشتري الصحافي الا والعصا معه، ان الصحافيين لأنجاس مناكيد، ولكن لأنه يريد مصلحتهم، فالسجن للجدعان، واصلاح وتأديب أجدع من مستشفى المجانين والعياذ بالله، على الأقل هما يتعلموا في السجن النجارة والسباكة، أو أي صنعة ياكلوا منها عيش، بدل ما هما قاعدين زي الكبة لا شغلة ولا مشغلة غير سيرة الناس، ولذلك، عندما ذهب وفد برئاسة جلال عيسى وكيل نقابة الصحافيين لمقابلة سيادته عشان يستبدلوا حكاية السجن دي بقلمين وكام شلوت في القسم وخلاص، قال سيادته، أنا صدقت على القرار خلاص، احنا بنبيع ترمس؟ وخرج وفد النقابة تزفهم حاشية مولانا، وهي تهتف بشماتة على طريقة عوالم محمد علي، هوا احنا قادرين عليكم أصلا والقانون موجود عشان نلغيه، روحوا يا بعدا، الهي تطسوا في نظركوا ويجيلكم شلل رعاش وعرق النسا، ويشيلوكم في قفة.

وكلما طالب الصحافيون بالغاء القانون، أعلن السيد الرئيس أن القانون نايم وبيشخر كمان زيه زي أخوه المخفي على عينه قانون الطوارئ. وأنه لا يمكن أن يصحيه من النوم ويسلطه على بعض الصحافيين، حتى لو سرقوا جوزين فراخ، وحتى يتخلص الرئيس من الزن الأزلي لاخوانا بتوع الصحافة فبن، مش عارف ايه أهه، أعلن سيادته أنه سيلغي هذا القانون المشبوه، لأنني نعيش أزهى عصور الديمقراطية، ولا تقولي ناصر ولا سادات، مبارك رائد الحريات، وقام الصحافيون ولا الهنود الحمر، يرقصون ويغنون، يا فاتح باب الحرية يا ريس يا كبير القلب، وأطلقت نادية مصطفى شعارها الثوري، أديها كمان حرية ويبدو أن سيادته اتشائم من هذه الأغاني، خصوصا أن الصحافيين صدقوا الحكاية بجد، وبدأوا يقلوا أدبهم، وكل شوية، فلان حرامي. الحكومة فاسدة، وفي الآخر، الحقوا جمال هايورث البلد، طيب ما يورثها يا كفرة يا سماوية، ما كل واحد في البلد المحروقة دي بيورث ابنه مهنته بالدراع، حتى لو مالوش فيها، جت بقى على جمال؟ ولذلك تراجع الرئيس عن وعده، وأعلن السيد فتحي سرور رئيس مجلس ولا يهمك يا ريس، من المعارضة يا ريس، أنه لا يعرف شيئا عن هذا الوعد، واللي وعد بحاجة ينفذها، وتصور البعض أنه يتحدى السيد الرئيس، ولكنه في الحقيقة كان يلعب دوره في تلك المسرحية الهزلية ببراعة شديدة».

لا.. لا، هذا كثير جدا، ويصعب احتماله ولذلك سنؤجل ما تبقى الى الغد، أو نتجاهله نهائيا، وهو الأرجح عندي.

الرئيس مبارك

أخيرا الى رئيسنا وحظي العاثر الذي قادني الى «العربي» لأصطدم أول ما أصطدم بعمود خرساني اسمه ـ سؤال بريء ـ لزميلنا وصديقنا محمد حماد نائب رئيس التحرير والبراءة منه براء، قال وبئس ما قال:

«ماذا تبقى من شرعية مبارك بعد أن تفشت فيروسات الوعود الرئاسية المجهضة في نظامه حتى أتت على البقية الباقية من شرعيته، تلك الوعود الرئاسية التي تتبخر فور اطلاقها هي الأخطر على أمن الوطن والمواطن من فيروسات أنفلونزا الطيور والحمى القلاعية بل هي أشد خطرا من سرطانات والي واسكان سليمان واعلام صفوت، وعبارات ممدوح اسماعيل! لم يكن الوعد لنقابة الصحافيين هو أول الوعود الرئاسية المجهضة، قبلها وعد الرئيس بأنه لن يجدد ، وأخلف وعده وجدد خمس مرات متتالية بدون راحة، راحته هو طبعا وليس راحة المواطنين!

قبلها وعد القضاة بقانون استقلال القضاء وأخلف وعده، خمس مرات متتالية وبعدها وعد بتعديل الدستور وابقوا قابلوني لو تعل الا الى الأسوأ! الأيام تثبت أن وعود مبارك هي من الكلام الذي لا جمارك عليه، وستثبت الوقائع أن الفيروس الذي أوقف تنفيذ الوعود لم يبق لنظام الرئيس بقية من شرعية، فلم يعد أحد معه، لا من الذين وعدهم وأخلف وعده معهم ولا من الذين يتابعون وعود الرئيس التي لا تتحقق! نسأل الرئيس من بقي معك؟ من من الشعب معك؟ وأي نخبته السياسية النقابية التي معك؟

هل نق